

الهيئة الليبية للبحث العلمي الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم



الهيئة الليبية للبحث العلمي الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم

تقرير تسلي:

الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات

الليبية الحكومية 2020 - 2021م

” الوقائع والمقاربات المستقبلية في مرحلة

ما بعد كورونا ”

فريقي إعداد التقرير



أ.د. حسين سالم مرجين - رئيس الفريق



أ.د. عادل محمّد الشركسي - عضوًا



د. محمّد عمر الغزال - عضوًا



د. مصباح سالم العماري - عضوًا



د. أبوبكر الجيلاني السنوسي - عضوًا



د. عمر صالح جمعة - عضوًا



د. موسى خليفة فنير - عضوًا



أ. سميرة إبراهيم بن عمران - عضوًا

الإخراج والطباعة

أ. سالمة إبراهيم بن عمران



محتويات التقرير

رقم الصفحة	المحتوى	ر.م
7	تمهيد	1
9	أولاً : أهداف التقرير	2
10	ثانياً : أهم تساؤلات التقرير	3
11	ثالثاً : منهجية إعداد التقرير	4
12	رابعاً : أسئلة استمارة الاستبانة	5
13	خامساً : نطاق التقرير	6
سادساً : المؤشرات الكمية		
15	تمهيد	7
20	- الوضع الراهن للجودة وضمانها في الجامعات المستهدفة	8
سابعاً : المؤشرات الوصفية		
28	- أهم الإكراهات والتحديات التي تواجه الجامعات المستهدفة في تطبيق الجودة وضمانها	9
31	ثامناً : أهم نتائج التقرير	10
33	تاسعاً : أهم المقاربات المستقبلية	11
36	الخلاصة	12

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	تنفيذ الخطة الدراسية في العام الجامعي 2020 - 2021 م وفقاً للمخطط له	الشكل (1)
20	تمتلك الجامعة منصة تعليمية	الشكل (2)
21	توجد خطة معتمدة ومنشورة بالجامعة تستوعب تداعيات جائحة كورونا	الشكل (3)
21	تمتلك الجامعة مكتبة إلكترونية	الشكل (4)
22	تقوم الجامعة بإصدار تقارير سنوية عبر موقعها الإلكتروني تتضمن أهم برامجها وأنشطتها	الشكل (5)
22	عقدت الجامعة مؤتمرات وندوات علمية عن بُعد خلال جائحة كورونا	الشكل (6)
23	عقدت الجامعة ورش عمل ذات العلاقة بالجودة وضمانها عن بُعد خلال جائحة كورونا	الشكل (7)
23	قامت الجامعة بالمشاركات العلمية سواء أكانت مؤتمرات أم ندوات أم ورش عمل خارجية عن بُعد	الشكل (8)
24	هناك أهداف تم تحقيقها كانت ضمن الخطة المعتمدة للجامعة للعام 2020 - 2021م	الشكل (9)
24	نجحت الجامعة في تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة للتعامل مع جائحة كورونا خلال العام الجامعي 2020 - 2021م	الشكل (10)
25	بدأت الجامعة فعلاً بتنفيذ استراتيجية التعليم الإلكتروني للعام الجامعي 2020 - 2021م	الشكل (11)
25	قامت إدارة الجامعة بتنفيذ برامج لتأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس في كيفية القيام بمسؤولياتهم خلال جائحة كورونا للعام الجامعي 2020 - 2021م	الشكل (12)
26	يوجد لدى الجامعة تصورات لكيفية العمل لما بعد كورونا	الشكل (13)

ولبلوغ أهداف هذا السعي والنشاط قامت الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم بعقد الملتقى الوطني الرابع لمديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية بجامعة طبرق، خلال الفترة من 05 - 06 ديسمبر 2021م؛ بهدف تبادل الخبرات والمعلومات بين مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، وكذلك رصد العراقيل والتحديات التي واجهتها، إضافةً إلى تحديد إمكانات التحسين والتطوير في خطوة نحو تعزيز الممارسات الحسنة لتلك المكاتب .

ونتج عن الملتقى هذا التقرير الذي تضمن وضع الجودة وضمانها بالجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية المستهدفة خلال العام الجامعي 2020 - 2021م، ولا يُؤخذ في الحسبان أيّ تغيير قد يحدث لاحقاً بالجامعات سواء أكان إيجابياً أم سلبياً .

وقد قام فريق إعداد التقرير بتوثيق جميع الاستنتاجات والملاحظات بناء على الشواهد والأدلة المادية المُقدّمة من مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، فضلاً عن المعلومات التي توفّرت للجمعية من خلال الاستبانات والاجتماعات التي تمّ عقدها مع قيادات مكاتب

يعبر ضمان الجودة وتقييم الأداء عن عملية منظّمة ومستمرة، تهدف إلى متابعة مؤسّسات التعليم العالي في أداء مهامها الإدارية، والأكاديمية، والخدمية، ومدى التزامها بالمعايير المطلوبة لذلك، واعتمادها حزمة من إجراءات التحسين والتطوير، بُغية التميّز والتمايز وفق قواعد عامة ترسمها مؤسّسات ذات علاقة بالجودة والتميز في التعليم .

وفي ليبيا تُعد الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم أكثر حرصاً على تفعيل هذه السياسة؛ فقد أخذت الجمعية على عاتقها مهام نشر ثقافة الجودة وضمانها في المؤسّسات التعليمية كافةً، وذلك منذ إنشائها بقرار رقم (38) لسنة 2015م، الصادر عن الهيئة الليبية للبحث العلمي .

ويأتي هذا التقرير في إطار السعي الحثيث للجمعية نحو رصد برامج وأنشطة الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، وتحديد أهم مؤشرات إنجاز تلك البرامج والأنشطة، والتعرّف كذلك عما قامت به مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء من ممارسات حسنة، وكذلك التحديات والصعوبات التي واجهتها، خاصةً في ظل تداعيات جائحة كورونا، فضلاً عن تحديد مقترحات التحسين والتطوير .

ويعتبر هذا التقرير خطوة إيجابية طيبة لتعاون
مُثمر أسهم فيه مديرو مكاتب ضمان الجودة
وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات الليبية
الحكومية، حيث قام كل عضو بما عُهد له من
مهام خير القيام، ولعل أول ما تجدر الإشارة إليه
التوجهات والملاحظات القيمة التي أبدتها السادة
المراجعون في قراءة مسودة هذا التقرير .

ضمان الجودة وتقييم الاداء بالجامعات
والأكاديميات الليبية الحكومية، وبذل الفريق
المكلّف كل المساعي من أجل الوصول إلى الفهم
الشامل لخصوصية تلك المكاتب .



وأخيراً.... وإذ تضع الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم بين أيديكم هذا
التقرير الذي تحدّد فيه أهم مسارات التحسين وإمكانات التطوير لضمان مؤسّسات تعليم
عالٍ أكثر تميّزاً وفعالية، فإنها تؤمن بأن هذا التقرير وأيّ تقرير سيتم تقديمه في المستقبل
سيُسجل تطوّر مسيرة الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية،
ومدى تقدمها والعراقل والتحدّيات التي واجهتها وتواجهها، والدروس والعبر المستفادة .

أ.د. حسين سالم مرجين

رئيس الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم



1
التعرّف على واقع الجودة وضمانها في الجامعات
والأكاديميات الليبية الحكومية في مرحلة ما بعد جائحة
كورونا

2
التعرّف على أهم العراقيل والتحديات التي
تواجه مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء
في الجامعات والأكاديميات الليبية
الحكومية في مرحلة ما بعد جائحة
كورونا

3
التعرّف على أهم الممارسات
الحسنة التي قامت بها
الجامعات والأكاديميات
الليبية الحكومية في مرحلة
ما بعد جائحة كورونا

4
تبادل المعلومات والخبرات
في مجال الجودة وضمانها
على مستوى الجامعات
والأكاديميات الليبية
الحكومية

5
تحديد أهم المسارات المقترحة
للتحسين والتطوير في مرحلة
ما بعد جائحة كورونا

أهداف التقرير



ما هو واقع مكاتب ضمان الجودة
وتقييم الأداء في الجامعات
والأكاديميات الليبية الحكومية في
مرحلة ما بعد جائحة كورونا ؟



ما هي أهم العراقيل والتحديات التي
تواجه مكاتب ضمان الجودة وتقييم
الأداء في مرحلة ما بعد الجائحة ؟



أهم تساؤلات التقرير



ما هي أهم الممارسات الحسنة
التي قامت بها بعض هذه المكاتب
في مرحلة ما بعد جائحة كورونا ؟



ما هي التوقعات المستقبلية لمهام
مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء
في الجامعات والأكاديميات الليبية
الحكومية ؟

1- إعداد استمارة استبانة والتي ركزت على بعض البيانات العامة عن الجامعات والأكاديميات، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء فيها، فضلاً عن أسئلة التقييم الأدائي، وهي مرتبطة بفاعلية عددٍ من البرامج والأنشطة، والضوابط، والمتطلبات التي يجب أن تستوفيها الجامعات، وفقاً للمعايير الوطنية، ومتطلبات الجودة والاعتماد الدولية خاصةً فيما يتعلق بالتحول الرقمي .

4- لمزيد من التمهيد والتأكد من الإجابات قام فريق الجمعية بالخطوات الآتية :
أ- مراجعة المواقع الإلكترونية للجامعات والأكاديميات المستهدفة .
ب- مطالبة بعض مديري مكاتب الجودة بإحالة بعض الشواهد والأدلة للتأكد من المعلومات والبيانات المُحالة .
ج- تشكيل لجنة لمراجعة التقرير من خبراء الجودة وضمانها .
د- قام الفريق بمراجعة ملاحظات الخبراء، حيث تمّ الأخذ بالملاحظات وتضمينها في التقرير .

منهجية إعداد التقرير

2- عقد لقاء تحاوري مع مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات المستهدفة في رحاب جامعة طبرق خلال الفترة من 05-06 ديسمبر 2021م، وذلك من أجل فهم أعمق لواقع الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، وسبر أغوارها، حيث عقدت مجموعات النقاش البؤرية لمديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء أربع جلسات نقاش، وطُلب من السادة مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء الإجابة على عدد من التساؤلات المحددة، والمذكورة آنفاً في التقرير .

3- استغرقت جلسات النقاش البؤرية حوالي عشرة ساعات على مدار يومين، حيث عرضت الجامعات الليبية الحكومية وقائعها في ظل مرحلة ما بعد جائحة كورونا، فضلاً عن تحديد أهم ممارساتها في مواجهة تداعيات الجائحة، وكذلك قامت بتحديد أهم المسارات المستقبلية للتحسين والتطوير في برامجها، وأنشطتها، وطرق أدائها .

أسئلة استمارة الاستبانة

قُسمت استبانة التقييم المُحالة إلى مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات المستهدفة إلى أسئلة مغلقة، وأسئلة مفتوحة، وهي على النحو الآتي :

- الأسئلة المغلقة : وهي التي كانت أسئلتها محدّدة الإجابة، حيث قُسمت إلى خيارين، هما :

• الإجابة بـ (نعم) : تعني أن الجامعة تمتلك مؤشرات وممارسات السؤال، وأنها موجودة ومطبقة بشكل مستمرٍ ودائم .

• الإجابة بـ (لا) : تعني أن الجامعة لا تمتلك مؤشرات وممارسات السؤال، وأنها غير موجودة أصلاً، أو أنها موجودة جزئياً، أو أن تنفيذها لا يتم بشكلٍ فعالٍ ومستمر، وبالتالي تُؤثر على عملية الجودة وضمانها بالجامعة .

- الأسئلة المفتوحة : وهي التي كانت أسئلتها غير محدّدة الإجابة، أي تكون الإجابة متروكة بشكلٍ مفتوح لإبداء الرأي مثل : ما هي الممارسات الحسنة ؟



نطاق التقرير



المؤشرات الكمية



تمهيد

نود أن ننوّه إلى أنه تمّ توزيع استمارة الاستبانة على كل الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، ومع ذلك نلاحظ تذبذب في استجابة تلك الجامعات، وعند قراءة أهم بيانات الجامعات بين أعوام 2018 - 2019م، و2019 - 2020م، و2020 - 2021م، يتبين أن هناك فارق واضح في البيانات الواردة عند استحداث أو إقفال كليات أو أقسام أو فروع صاحبه فارق واضح في الأرقام بالزيادة أو النقصان في عدد أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين كما هو موضح في الآتي :

عدد الطلاب	عدد الموظفين	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الأقسام العلمية	عدد الفروع	عدد الكليات	السنة
16400	1080	1100	96	—	17	2019
—	—	—	—	—	—	2020
15280	1093	1423	93	—	21	2021

جامعة صبراتة

عدد الطلاب	عدد الموظفين	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الأقسام العلمية	عدد الفروع	عدد الكليات	السنة
16467	1595	1052	126	—	17	2019
—	—	—	—	—	—	2020
20822	1542	1093	152	—	19	2021

جامعة مصراتة


عدد الطلاب	عدد الموظفين	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الأقسام العلمية	عدد الفروع	عدد الكليات	السنة
—	—	—	—	—	—	2019
8095	845	510	60	—	15	2020
10671	864	582	63	2	15	2021

جامعة طبرق

عدد الطلاب	عدد الموظفين	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الأقسام العلمية	عدد الفروع	عدد الكليات	السنة
7885	1300	625	91	2	10	2019
8045	1317	—	58	1	10	2020
8338	1190	585	62	1	12	2021


جامعة سرت

عدد الطلاب	عدد الموظفين	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الأقسام العلمية	عدد الفروع	عدد الكليات	السنة
3648	560	360	22	2	5	2019
—	—	—	—	—	—	2020
3434	468	435	22	—	5	2021



جامعة السيد محمد علي السنوسي الإسلامية

عدد الطلاب	عدد الموظفين	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الأقسام العلمية	عدد الفروع	عدد الكليات	السنة
79292	6000	2885	174	6	28	2019
66096	6000	3138	174	12	29	2020
60000	7000	3400	271	7	30	2021


جامعة بنغازي

عدد الطلاب	عدد الموظفين	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الأقسام العلمية	عدد الفروع	عدد الكليات	السنة
—	—	—	—	—	—	2019
—	—	—	—	—	—	2020
6855	1070	737	89	2	15	2021

جامعة درنة



عدد الطلاب	عدد الموظفين	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الأقسام العلمية	عدد الفروع	عدد الكليات	السنة
1590	195	93	15	—	4	2019
2294	200	140	24	—	5	2020
2000	300	155	25	—	5	2021

جامعة فزان



عدد الطلاب	عدد الموظفين	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الأقسام العلمية	عدد الفروع	عدد الكليات	السنة
22000	1450	221	22	—	9	2019
22000	1450	221	22	—	9	2020
15613	3650	300	27	—	9	2021

جامعة إجدابيا




عدد الطلاب	عدد الموظفين	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الأقسام العلمية	عدد الفروع	عدد الكليات	السنة
3000	400	40	14	—	4	2019
1839	403	174	14	—	4	2020
2014	470	122	12	—	4	2021

جامعة النجم الساطع



السنة	عدد الكليات	عدد الفروع	عدد الأقسام العلمية	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الموظفين	عدد الطلاب
2019	—	—	—	—	—	—
2020	9	—	29	295	688	3420
2021	9	—	41	194	1056	2794



جامعة الجفرة
ALJUFRA UNIVERSITY

جامعة الجفرة

السنة	عدد الكليات	عدد الفروع	عدد الأقسام العلمية	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الموظفين	عدد الطلاب
—	—	—	—	—	—	—
2020	—	—	—	—	—	—
2021	7	—	24	76	174	2132



جامعة خليج السدرة
GULF OF SORA UNIVERSITY

جامعة خليج
السدرة

بالخصوص؟ وكيف تمّ ذلك إذا ما كانت الجامعة الأم هي الأخرى لا تمتلك بالأساس الاعتماد المؤسسي أو البرامجي بشقيه (المبدئي والنهائي)، وهل تمّت دراسة جدوى لتلك الكليات والأقسام لمعرفة كيفية الاستقادة من مخرجاتها؟ وما هي المقررات الدراسية التي ستقوم بتدريسها والخطة التدريسية التي ستقوم عليها؟ إضافة إلى ذلك هل تمّت مراعاة القدرة الاستيعابية للجامعات

وبملاحظة ما تمّ رصده من بيانات ومعلومات عن الجامعات المستهدفة يتبين أن تلك الفروقات والاختلافات لا تقودنا هنا للحكم على السياسات والخطط التي تمّت بموجبها كل التغييرات التي طرأت على الجامعات المستهدفة، فلنا هنا في مجال لطرح تساؤلات تتعلق بالكيفية التي تمّ بها فتح تلك الأقسام وهل حصلت تلك الكليات التي تمّ استحداثها على موافقات رسمية من وزارة التعليم

وعلى أي حال فإن تلك الأرقام والبيانات
والمعلومات بحاجة إلى وقفة جادة للتدبر من
المسؤولين في الحكومة، ووزارة التعليم، والمركز
الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية
والتدريبية، وذلك من أجل وضع شروط للتوسع
التعليمي بما يتناسب مع متطلبات الجودة
وضمانها .

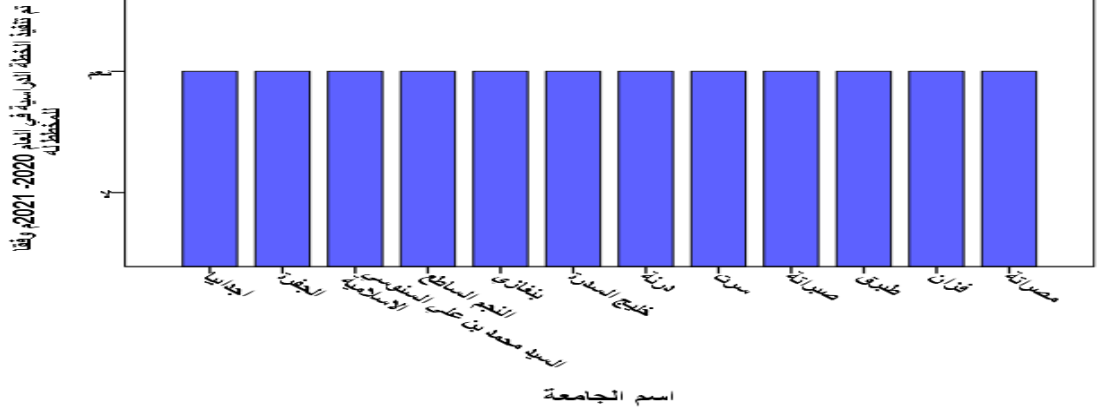
والكليات وما يتفرع عنها في فتح أقسام جديدة
واقفال أقسام أخرى؟ وهل تملك تلك الجامعات
التمويل الكافي للقيام بذلك ؟ .

بالإضافة إلى الزيادة في أعداد الموظفين
وأعضاء هيئة التدريس مع نقص الأقسام وقلة
الطلاب، وكذلك في بعض الجامعات لم يتغير
عدد الطلاب وهذا يجعلنا نتساءل عن وجود
خارجي من عدمه، كل ذلك يدفعنا إلى ضرورة
البحث عن الهدف والأسباب والدوافع الكامنة وراء
ذلك .

وفي هذا المقام فإن ملاحظتنا لن تكون لنقد
التغيرات الحاصلة إذا ما كان وجودها يعكس
الكفايات العلمية والإنتاجية المعرفية، بل ستكون
مجرد إضاءات لتعكس الوضع العام لكل جامعة
من الجامعات المستهدفة .

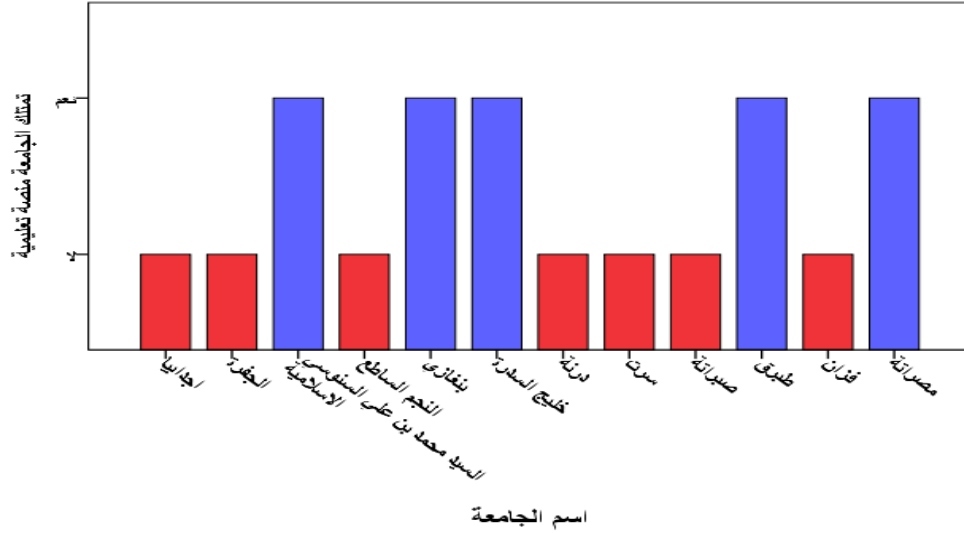
الوضع الراهن للجودة وضمانها في الجامعات المستهدفة

سؤال (1) : هل تم تنفيذ الخطة الدراسية في العام 2020 - 2021م وفقاً للمخطط له ؟



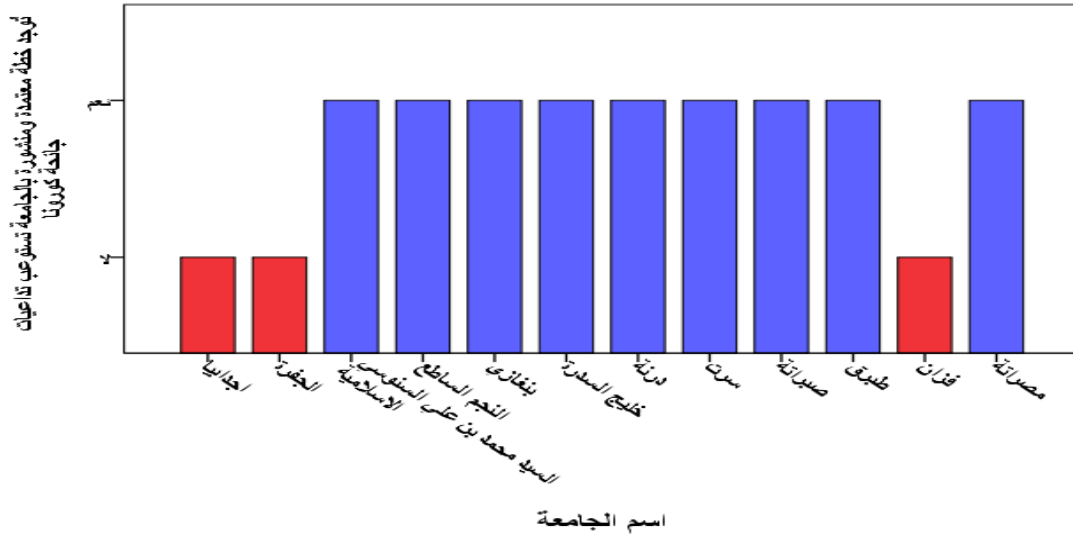
الشكل 1 : الخطة الدراسية للعام الجامعي 2020 - 2021م وفقاً للمخطط لها

سؤال (2) : هل تم تمكك الجامعة منصة تعليمية ؟



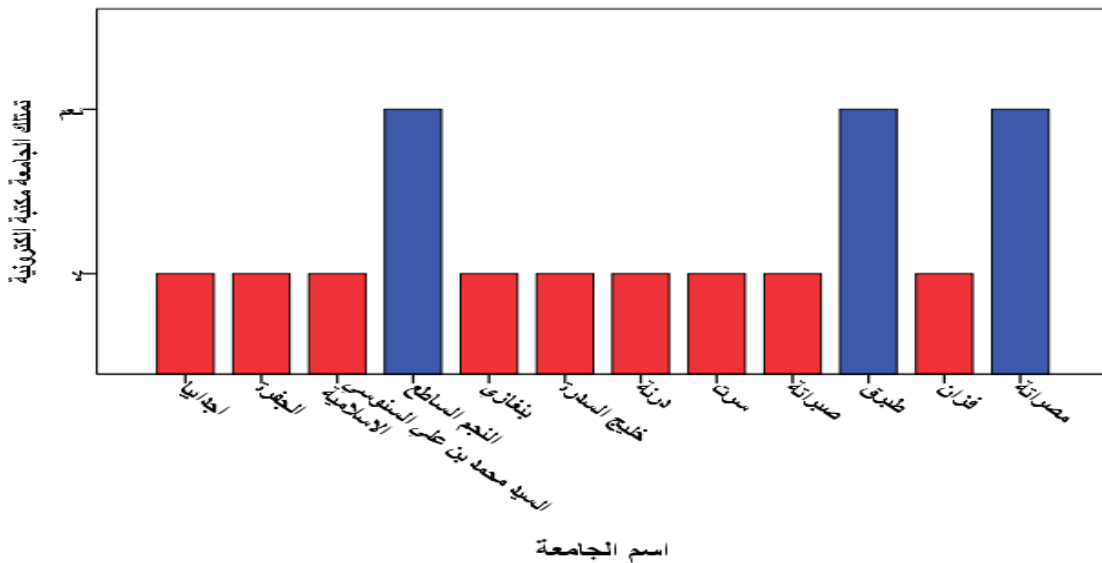
الشكل 2 : تمتلك الجامعة منصة تعليمية

سؤال (3) : هل توجد خطة معتمدة ومنشورة بالجامعة تستوعب تداعيات جائحة كورونا ؟



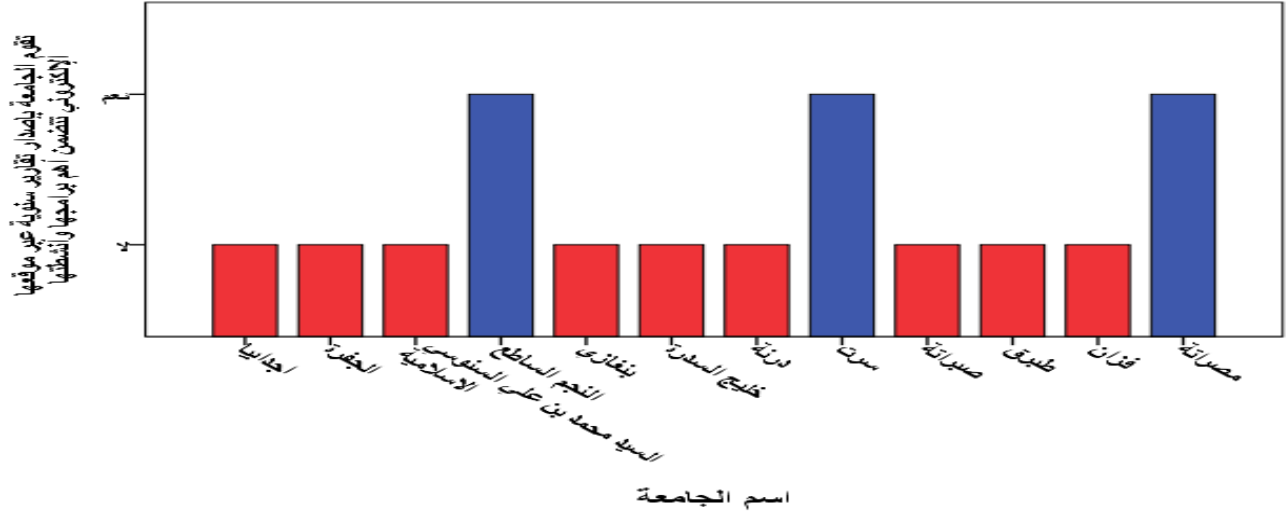
الشكل 3 : توجد خطة معتمدة ومنشورة بالجامعة تستوعب تداعيات جائحة كورونا

سؤال (4) : هل تمتلك الجامعة مكتبة إلكترونية ؟



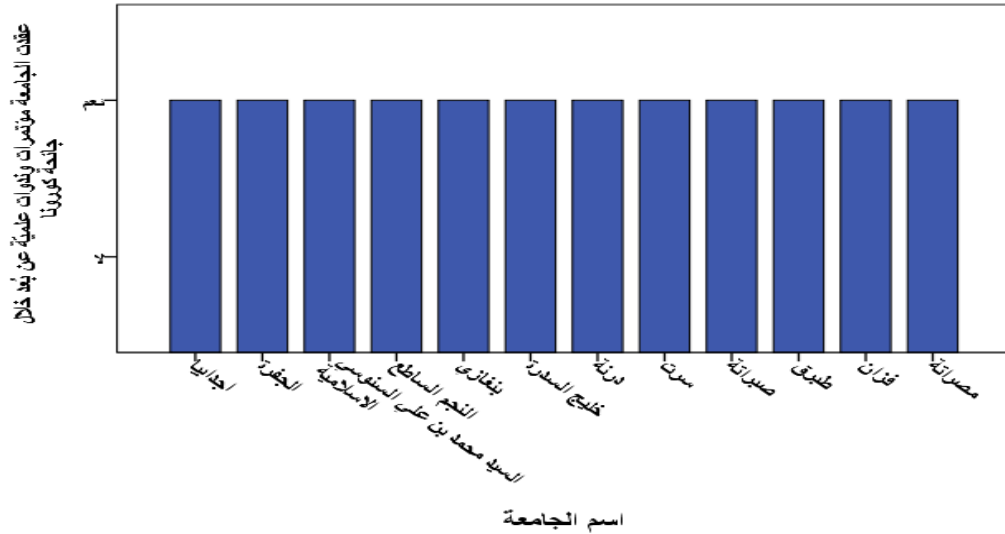
الشكل 4 : تمتلك الجامعة مكتبة إلكترونية

سؤال (5) : هل تقوم الجامعة بإصدار تقارير سنوية عبر موقعها الإلكتروني تتضمن أهم برامجها وأنشطتها ؟



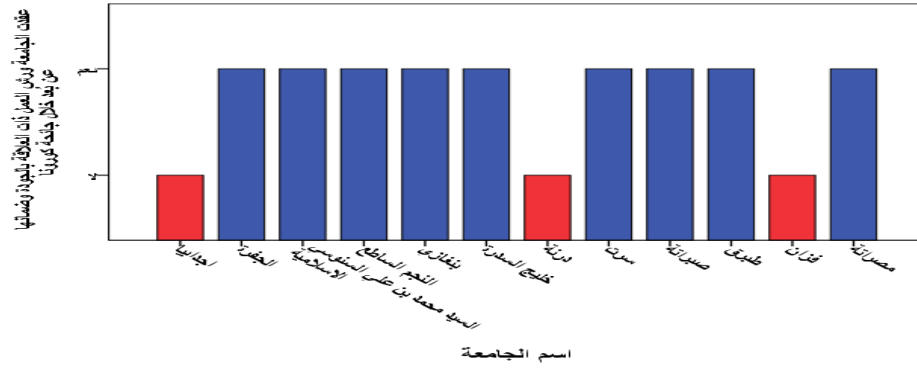
الشكل 5 : تقوم الجامعة بإصدار تقارير سنوية عبر موقعها الإلكتروني تتضمن أهم برامجها وأنشطتها

سؤال (6) : هل عقدت الجامعة مؤتمرات وندوات علمية عن بعد خلال جائحة كورونا ؟



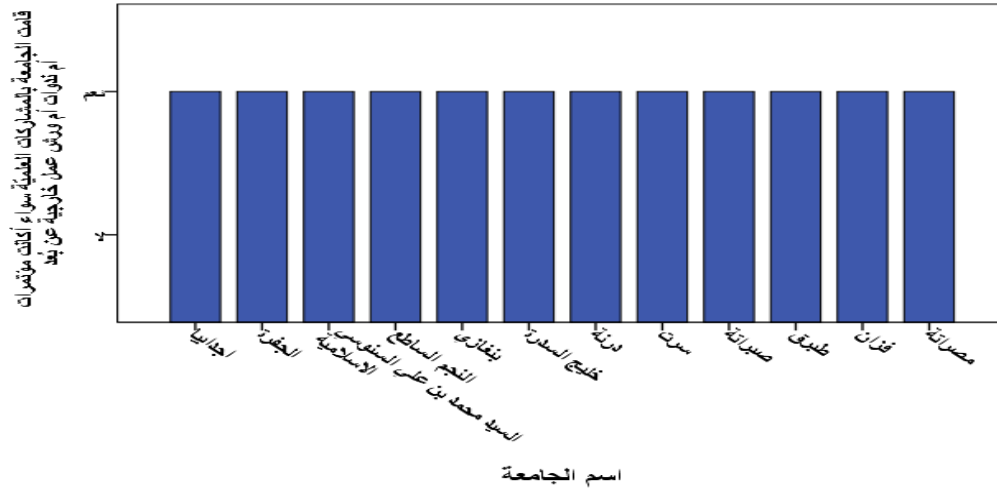
الشكل 6 : عقدت الجامعة مؤتمرات وندوات علمية عن بعد خلال جائحة كورونا

سؤال (7) : هل عقدت الجامعة ورش عمل ذات العلاقة بالجودة وضمانها عن بُعد خلال جائحة كورونا ؟



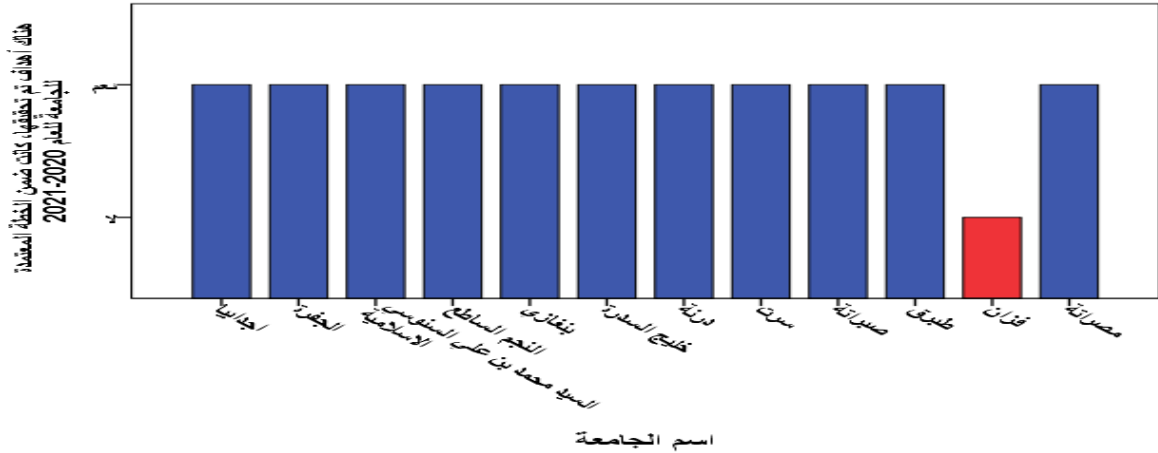
الشكل 7 : عقدت الجامعة ورش عمل ذات العلاقة بالجودة وضمانها عن بُعد خلال جائحة كورونا

سؤال (8) : هل قامت الجامعة بالمشاركات العلمية سواء أكانت مؤتمرات أم ندوات أم ورش عمل خارجية عن بُعد ؟



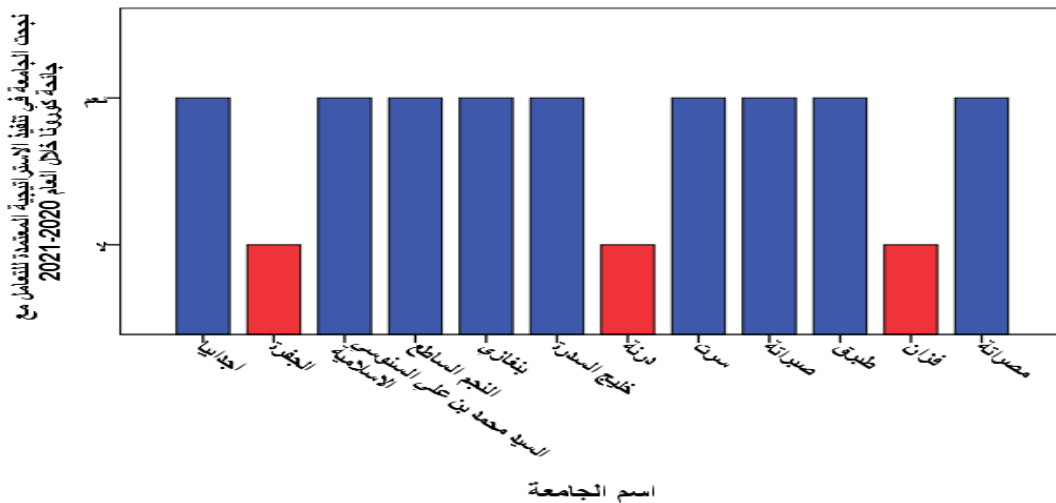
الشكل 8 : قامت الجامعة بالمشاركات العلمية سواء أكانت مؤتمرات أم ندوات أم ورش عمل خارجية عن بُعد

سؤال (9) : هل هناك أهداف تم تحقيقها كانت ضمن الخطة المعتمدة للجامعة للعام الجامعي 2020 - 2021م ؟



الشكل 9 : أهداف تم تحقيقها كانت ضمن الخطة المعتمدة للجامعة للعام 2020 - 2021م

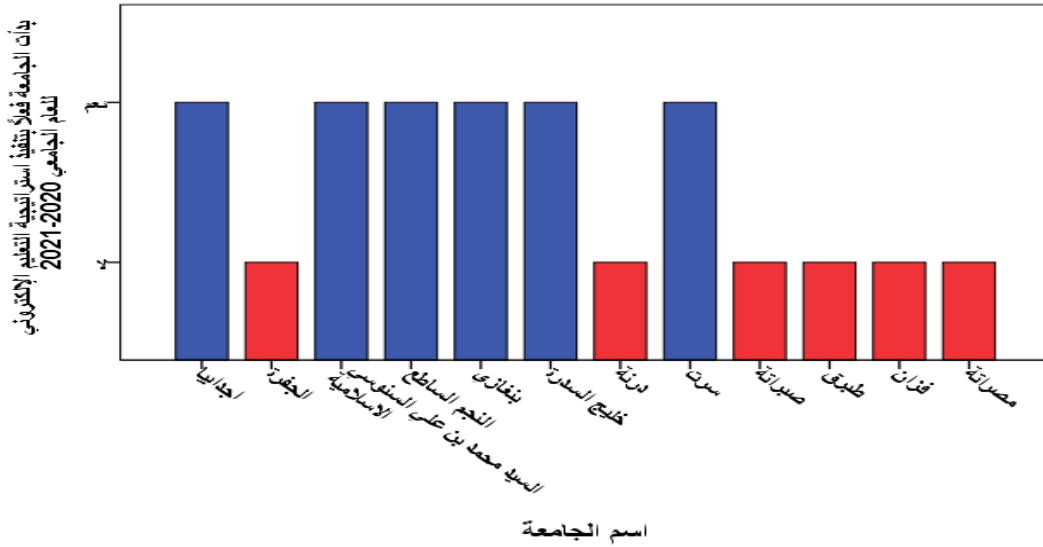
سؤال (10) : هل نجحت الجامعة في تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة للتعامل مع جائحة كورونا خلال العام الجامعي 2020 - 2021م ؟



الشكل 10 : نجاح الجامعة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية المعتمدة للتعامل مع جائحة كورونا خلال

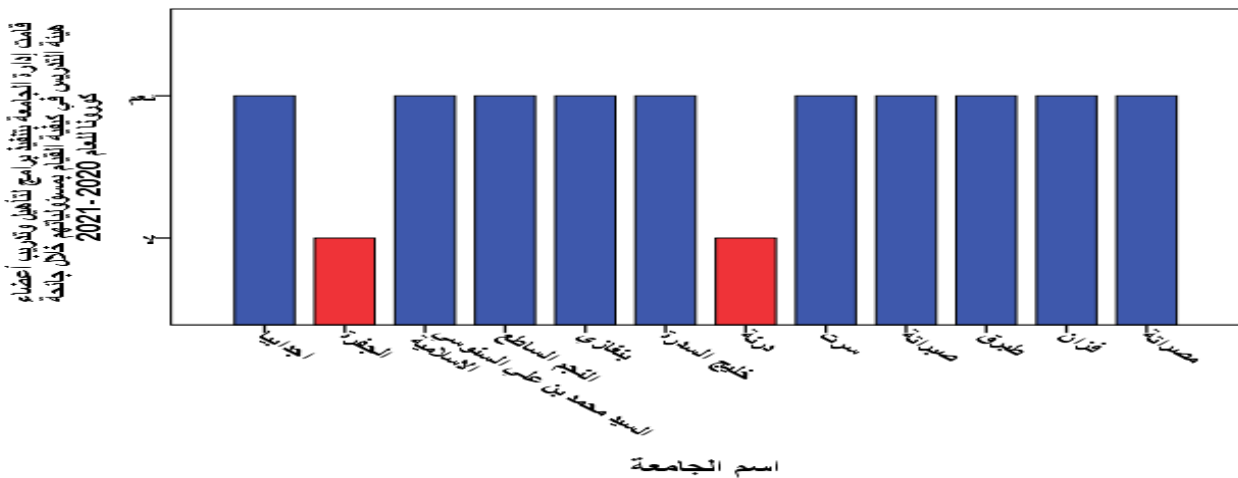
العام 2020 - 2021م

سؤال (11) : هل بدأت الجامعة فعلاً بتنفيذ استراتيجية التعليم الإلكتروني للعام الجامعي 2020 - 2021م ؟



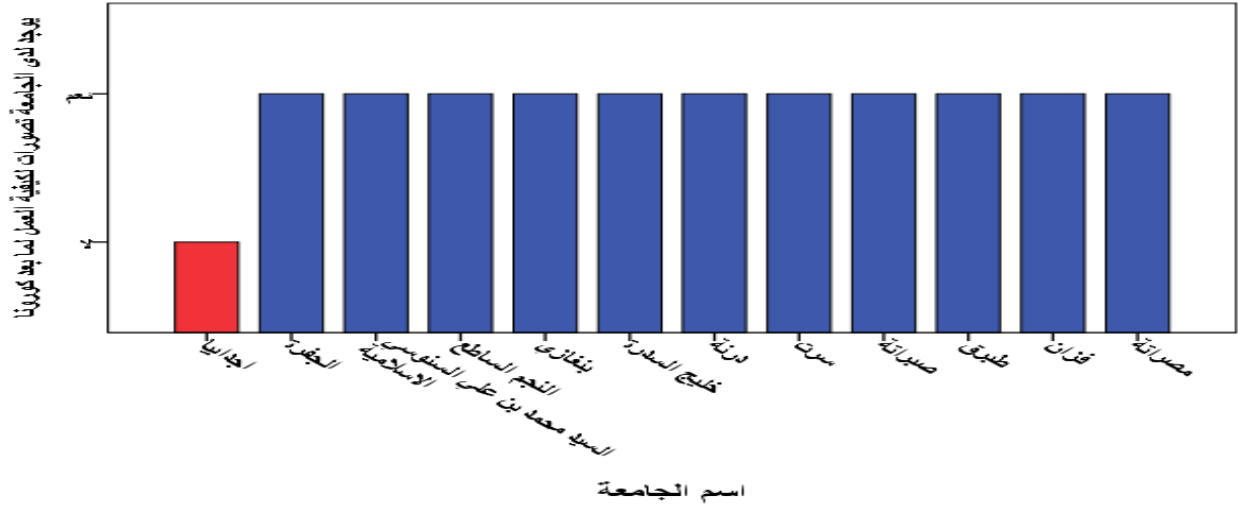
الشكل 11 : بدأت الجامعة فعلاً بتنفيذ استراتيجية التعليم الإلكتروني للعام الجامعي 2020 - 2021م

سؤال (12) : هل قامت إدارة الجامعة بتنفيذ برامج لتأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس في كيفية القيام بمسؤولياتهم خلال جائحة كورونا للعام الجامعي 2020 - 2021م ؟



الشكل 12 : قامت الجامعة بتنفيذ برامج لتأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس في كيفية القيام بمسؤولياتهم خلال جائحة كورونا للعام الجامعي 2020 - 2021م

سؤال (13) : هل يوجد لدى الجامعة تصورات لكيفية العمل لما بعد كورونا ؟



الشكل 13 : يوجد لدى الجامعة تصورات لكيفية العمل لما بعد كورونا

المؤشرات الوصفية



أهم الإكراهات والتحديات التي تواجه الجامعات المستهدفة في تطبيق الجودة وضمانها

- ضعف التأهيل والإعداد لأغلب العناصر البشرية التي أوكلت إليها مهام الجودة وتقييم الأداء بالجامعة، فضلاً عن نقص الكادر الوظيفي المتخصص في الجودة لإتمام مهام عمل الإدارة بالشكل المطلوب .
- عدم معرفة الجودة، ومبادئ الجودة وثقافتها من قبل رؤساء الأقسام العلمية، وأعضاء هيئة التدريس .
- عدم وجود منسقين للجودة في بعض الأقسام العلمية؛ وخاصةً في الكليات التي تحوي أقسام علمية كثيرة .
- ضعف روح التعاون الجماعي، والاعتقاد السائد بأن مسؤول الجودة وتقييم الأداء بالجامعة هو المسؤول الأول عن تنفيذ برامج وأنشطة الجودة .
- عدم تفويض مسؤولي الجودة بالجامعات بالصلاحيات الكاملة للعمل من أجل التحسين والتطوير .
- عدم وجود معايير واضحة ومعتمدة في اختيار مسؤولي الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والكليات والأقسام .
- عدم شعور عدد من مسؤولي الجودة بالكليات بأهمية المسؤوليات المكلفين بها .

يُمكن تصنيف الإكراهات والتحديات التي تواجه الجامعات المستهدفة في تطبيق الجودة وضمانها إلى الآتي :

1- إكراهات وتحديات مالية :

- عدم وجود ميزانية خاصة لبرامج وأنشطة الجودة مما يُعيق أداء المهام والمسؤوليات المناطة بمكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء .
- انعدام الحوافز المعنوية، والمادية للموظفين، وأعضاء هيئة التدريس المميزين بأدائهم في الجامعة .
- إجهام الكثير من أعضاء هيئة التدريس عن العمل في مكاتب الجودة، نظراً لعدم وجود حوافز مالية مشجعة .

2- إكراهات وتحديات بشرية :

- انعدام أو محدودية ثقافة الجودة لدى صنّاع القرار في الجامعة، بسبب انعدام الدورات، والتدريب الخاص بنشر ثقافة الجودة داخل الجامعة .
- محدودية التجاوب من أعضاء هيئة التدريس، والطلبة للعمل بنظام التعليم والتعلم عن بعد، وكذلك محدودية الإلمام بالتقنيات اللازمة لذلك .
- نقص الكادر الوظيفي المتخصص في الجودة، الأمر الذي يتطلب معه الكثير من الوقت والجهد للتأهيل والتدريب .

3- إكراهات وتحديات إدارية :

- استمرار سياسة المركزية في صنع القرار .
- رتابة الدورة المستندية، فضلاً عن كونها غير فعّالة .
- تداخل الاختصاصات في بعض الإدارات بالجامعة؛ نظراً لعدم وجود توصيف وظيفي للمهام أو المسؤوليات، مما ساهم بشكل كبير في عرقلة وتأخير الكثير من إجراءات تطبيق الجودة .
- عدم الاستفادة من التقارير السنوية، ونتائج الاستبانات في مراجعة وتحسين الخطط .
- عدم الاستقرار الوظيفي، والتغيير المستمر لرؤساء مكاتب وأقسام الجودة .
- عدم توفّر وسائل الدعم الإلكتروني (خط انترنت) لتسهيل الاتصال بين الإدارة والكليات والإدارات المختلفة .
- عدم مواءمة القوانين واللوائح الجامعية مع معايير ومؤشرات الاعتماد .
- الحاجة إلى إشراك مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة في اجتماعات الجامعة خاصة المتعلقة بالجودة .
- عدم وجود خطة واضحة للرفع من كفايات أداء مسؤولي الجودة بالجامعة .
- عدم وجود لائحة معتمدة تنظم عمل مكاتب الجودة والأقسام ومنسقي الجودة، وتحدد اختصاصاتهم .

4- إكراهات وتحديات فنية وتقنية :

- عدم وجود ميكنة حديثة بالجامعة، مما يعرقل بشكل كبير عمل الإدارة نتيجة للرتابة الإدارية، وعدم توفّر المعلومة بشكل سريع للمساهمة في التطوير والتحسين المستمر .
- عدم وجود معايير مرجعية أكاديمية وطنية لجميع التخصصات العلمية .
- عدم وجود معايير خاصة بالتعليم الإلكتروني على مستوى الدولة الليبية .
- عدم انتظام الجامعة في عملها بحكم الظروف الاستثنائية التي مرت بها من الاعتصامات إلى ظروف جائحة كورونا .
- عدم توافر أجهزة الحاسوب، وآلات الطباعة والتصوير، والورق التي تُساعد مسؤولي الجودة وتقييم الأداء في الكليات والأقسام على القيام بعملهم .

5- إكراهات وتحديات أخرى :

- ضعف البنى التحتية، والإمكانات والتجهيزات بمباني ومرافق جُلّ الجامعات .
- عدم توفّر وسائل الدعم الإلكتروني (خط انترنت، هواتف مكاتب داخلية، وهواتف خاصة) لتسهيل الاتصال بين الكليات والإدارات المختلفة .
- عدم قيام المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بإعداد دورات تدريبية دائمة وليست موسمية لمسؤولي الجودة بالجامعات .

• عدم وضوح بعض المؤشرات الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية سواء الخاصة بالاعتماد المؤسسي أو البرامجي، فضلاً عن عدم ضبط المفاهيم المستخدمة، فبعض المؤشرات يصعب تحديدها أو قياسها .

• الصراعات السياسية والانقسام الحكومي ساهم في تأخر عملية التحول الرقمي في الجامعات الليبية .

• عدم وضع سياسة واضحة ومعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي خاصة بالتحول الرقمي .

• عدم الاستقرار السياسي، والأمني، والمؤسساتي، والمالي في ليبيا جعل الكوادر البشرية تعمل بنسبة أقل من الطاقة الاعتيادية .

أهم نتائج التقرير

- تأصيل الجودة وضمانها في الجامعات؛ وخاصةً في ظل الأزمات يحتاج إلى وجود شخصيات تعرف وتُقدر وتُمارس التضحيات، وهي تضحيات قد تكون قاسية، والمؤلم فيها هو عدم إدراك المسؤولين - بشكلٍ خاص رؤساء الجامعات - حجم تلك التضحيات، فالأفكار العظيمة تستدعي بالضرورة التضحية سواء من حيث الوقت أو المال أو الجهد؛ ولكنّ القليل من يعي التضحية ويرغب في القيام بها، بالرغم من كون الأفكار العظيمة كما يعلمنا التاريخ إذا آمن بها الكثير من أفراد المجتمع تتحول إلى قوة دفع بالاتجاه الذي ينشده القائمون عليها، وعمومًا يمكن تحديد أهم نتائج التقرير في النقاط التالية :
- بالرغم من قتامة المشهد، وبشاعة تداعيات جائحة كورونا إلا أنها كشفت الجانب الحسن المضيء للجامعات، وهو تهافت مديرو مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء على معرفة وتعلّم ورصد الدروس المستفادة، واستخلاص العبر، واستمرار التواصل لتنمية المعرفة، وتطوير المهارات من أجل وضع خارطة طريق لتنفيذها على أرض الواقع .
- لا تزال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تفتقر لوجود رؤية واضحة ومعتمدة بشأن دعم الجودة وضمانها بالجامعات الليبية الحكومية .

- الاستمرار في تأسيس الجامعات وفتح الكليات والأقسام العلمية بدون مراعاة لقانون (18) لسنة 2010م، واللوائح المنظمة، مما أربك برامج وأنشطة الجودة وضمانها في الجامعات الليبية .
- لا تزال جُلّ الجامعات الليبية تفتقر لوجود مجالس أمناء تشرف على وضع الخطط والسياسات لتلك الجامعات .
- لا تزال الجامعات الليبية الحكومية تُدار من خلال الفكر الأوحده، وهو عقلية شخص رئيس الجامعة، فهو المسؤول الأول عن كل القرارات والمنشورات والتعميمات بها، دون إشراك أي أحد .
- لا تزال مسألة تأصيل وتطبيق الجودة وضمانها في الجامعات الليبية قائمة على شخص رئيس الجامعة، فضلاً عن شخص مدير مكتب الجودة وتقييم الأداء بالجامعة، فمؤشرات صعود وهبوط الجامعات في تأصيل وتطبيق الجودة لا تزال قائمة على هذين الشخصين .
- تعاني جُلّ الجامعات الليبية ضعف في البنية التحتية فيما يتعلق بتفعيل التحول الرقمي، فضلاً عن نقص الكوادر التدريبية المؤهلة للتحول الرقمي .
- لا تزال الجودة وضمانها تواجه مقاومة التغيير من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

بتطبيق الجودة وضمانها بُغية اختصار الوقت والجهد .

• الافتقار إلى وجود معايير واضحة ومحدّدة عند اختيار مسؤولي الجودة والعاملين بها بالجامعات، والكليات، والأقسام .

• لا تزال المعايير والمؤشرات المعمول بها حاليًا من قبل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، تفتقر لعناصر التحديد والقياس عند تطبيقها .

• أصبحت الجودة وضمانها في بعض الجامعات مجرد وثائق ومستندات يتم تجميعها في ملفات محددة؛ بُغية إحالتها إلى المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، دون وجود أيّ فعالية لتلك الوثائق والمستندات على الوقائع والممارسات الفعلية، وهذا يعني ببساطة وجود فجوات بين نتائج الدراسات الذاتية المحالة إلى المركز الوطني لضمان الجودة والوقائع الفعلية .

• أصبحت برامج الجودة والاعتماد مجرد وثيقة تحصل عليها الجامعة أو البرنامج الأكاديمي دون أن يكون لها أيّ قيمة مضافة في جانبها الأكاديمي، أو الثقافي، أو المجتمعي .

• الافتقار إلى وجود إطار وطني للمؤهلات العلمية، يتم من خلاله تحديد أو بناء مخرجات التعلّم المستهدفة .

• لا تزال بنود ميزانية الجامعات تفتقر لوجود بند خاص لبرامج وأنشطة الجودة وضمانها بالجامعات .

• تفعيل جوائز الجودة والتميز لكي يتم تشجيع جميع منتسبي الجامعة على العطاء والإبداع .

• افتقار جُلّ الجامعات لوجود مراكز للتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، يكون الهدف منها إعداد المدرّبين، والإشراف على الدورات التدريبية، وورش العمل ذات العلاقة .

• أصبح معيار التحوّل الرقمي من أهم المعايير المطلوبة لضبط وتقويم أداء مؤسسات التعليم الجامعي وبرامجها الأكاديمية في مرحلة ما بعد كورونا .

• بدء بعض الجامعات الليبية باعتماد نظام العمل الإلكتروني في إنجاز المعاملات الإدارية والمالية، فضلاً عن عمليات التسجيل والقبول، وتنزيل المواد الدراسية، وإعلان النتائج، والمقترحات والشكاوى، إلا أن عملية التحوّل إلى التعليم الإلكتروني لا تزال ضعيفة في جُلّ الجامعات .

• لا تزال جُلّ الجامعات تفتقر لوجود مراكز لتدريب وتأهيل ورفع كفايات ومهارات أعضاء هيئة التدريس، والإداريين بكل جامعة، وتوفير الكوادر البشرية المتخصصة .

• قيام بعض الجامعات الليبية بتفعيل أوجه التعاون فيما بينها، وتبادل الخبرات خاصةً فيما يتعلق

في الحقيقة أصبحت الإكراهات والتحديات التي تقف عثرة أمام تطبيق الجودة وضمانها عديدة ومتنوعة، بالتالي من المهم وجود إرادة حقيقية من قبل المسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والجامعات الليبية للقيام بالمعالجات المطلوبة، بعد ذلك تأتي مسألة التشخيص ووضع خطط المعالجة، وبشكل عام ليس هناك وصفة سحرية لمعالجة كل تلك المشاكل في مرة واحدة، ولكن من المهم جدًا وضع نقطة البداية لحلها، وعمومًا يمكن تحديد عدد من المقاربات المستقبلية لتأصيل وتطبيق الجودة وضمانها في الجامعات الليبية لعل أهمها :

• تبني عمليات الإصلاح والتطوير من قبل وزارة التعليم العالي، وإعادة هيكلة الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية، وتقليص التوسع الأفقي في فتح الجامعات والكليات والاهتمام بالتوسع الرأسي بما يضمن توافر كوادر مؤهلة قادرة على التعليم الجامعي باحترافية ومهنية، وتوفير بيئة جامعية محفزة وفقًا لمعايير الجودة وضمانها .

• إعادة تعريف فلسفة وأهداف مؤسسات التعليم العالي لتتوافق مع التحول الرقمي المطلوب .

• استقلالية الجامعات، سواء في تعيين رؤساء الجامعات أو عمداء الكليات، ويكون المعيار الأساس السمعة الأكاديمية، والكفايات الإدارية .

• قيام الجامعات والأكاديميات بالعمل على إعداد الخطط الاستراتيجية بناءً على الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، فضلاً عن إعداد الخطط التشغيلية الخاصة بها، ويكون التحول الرقمي جزءًا من برامج وأنشطة تلك الخطط .

• ضرورة وجود تشريعات ملزمة بتطبيق الجودة وضمانها بالجامعات .

• الاستمرار بالتركيز على نشر ثقافة الجودة وضمانها، بشكل أكبر وأعمق بين أعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلبة، وإقامة الدورات، والندوات، والمؤتمرات العلمية للرفع من مستوى تأصيل وتطبيق الجودة وضمانها بالجامعات .

• إعادة النظر في الترتيبات العلمية، وعدم النظر إليها بمنظار " البحث العلمي " فقط، علمًا بأن وظائف عضو هيئة التدريس لا تقتصر على البحث العلمي فقط، وإنما على التعليم، والتعلم، وخدمة المجتمع .

• إعادة النظر في المناهج الجامعية وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية .

- الاهتمام بإعداد كوادر بشرية مؤهلة ومدربة للعمل في مجال الجودة وضمانها .
- تدريب الإداريين وتأهيلهم لمواكبة الرقمنة والميكنة الإدارية، والأرشفة الإلكترونية، والتعامل مع المنظومات بشكلٍ فعّال .
- الحاجة إلى تغيير مُسمى مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء لتكون إدارات على مستوى الجامعات .
- إعادة مراجعة معايير ومؤشرات الاعتماد لتتناسب ومتطلبات التحوّل الرقمي .
- الحاجة إلى وجود موثيق أخلاقية تدعم متطلبات التحوّل الرقمي .
- تعزيز التعليم الهجين الذي يجمع بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني والمنصات الافتراضية، لحل الكثير من المشاكل التي تعترض الطلبة والأساتذة، من حيث إمكانات الجامعات والقدرة الاستيعابية للكليات، ولاستمرارية التعليم الجامعي في ظل الأزمات .
- ربط التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية بُغية اكتساب المهارات العملية والمهنية، وهنا تبرز الحاجة إلى وجود الإطار الوطني للمؤهلات العلمية .
- إنشاء مكتبة إلكترونية وتوفيرها عبر المنصة التعليمية للجامعات ضمن ضوابط وقواعد مُعد لها .
- الحاجة إلى استحداث إدارة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت مُسمى إدارة ضمان جودة

- الحاجة إلى وجود معايير واضحة ومعتمدة لقبول الطلبة في الجامعات .
- الاهتمام بكليات التربية من حيث المدخلات، وأعضاء هيئة التدريس، والكوادر المساندة، والبيئة التعليمية .
- وضع خطط واضحة ومعتمدة للارتقاء بأداء أعضاء هيئة التدريس من خلال برامج تدريبية وتأهيلية، فمثلاً تبرز الحاجة إلى وجود شرط التأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لمن ينخرط في التعليم الجامعي .
- الاهتمام بالتعليم المهني والتقني، وتحسين الصورة الذهنية عن المهن واحترامها؛ وذلك من خلال التوعية المستمرة والتحفيز المجزي .
- تخصيص بند محدّد في ميزانية الجامعات يتم الصرف منه على برامج وأنشطة الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات .
- متابعة وتقييم أداء رؤساء الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية؛ بناءً على نتائج تقدم أو تراجع مراكز تلك الجامعات والأكاديميات، في تطبيق برامج الجودة والاعتماد، وما يتم طرحه من مبادرات تُسهم في (عقلنة الجودة) .
- طرح مبادرات تدعو إلى تحفيز الإبداع، والتميز، والتنافس بين الجامعات والأكاديميات، وذلك من خلال استحداث جائزة أفضل مؤسّسة تعليم عالٍ، أو أيّ مُسمى آخر على مستوى الدولة؛ على أن تتبناها وزارة التعليم .

• الحاجة إلى استقلالية المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

واعتماد الجامعات، بهدف متابعة، ودعم، ومساندة مكاتب ضمان الجودة بالجامعات .

• الحاجة إلى مراجعة المعايير والمؤشرات المعمول بها حاليًا من قبل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، لتكون أكثر تحديدًا وقياسًا عند التطبيق .



الخلاصة

أو الإدارة العليا للجامعات، فضلاً عن استمرار حالات سُخّ أو انعدام الدعم المادي والمعنوي لأنشطة وبرامج الجودة وضمانها، كما لا يُمكن أن نغفل بعدًا هامًا وهو الافتقار إلى وجود قوانين ولوائح تنظيمية داعمة ومساندة لتطبيق الجودة وضمانها .

ونختم هذا التقرير بالقول :

أنه وبالرغم من قنامة واقع الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية؛ إلا أن بعض تلك المؤسسات استطاعت الاستفادة من الفرص المتاحة للتحسين والتطوير، وهنا تبرز الحاجة إلى اكتساب طريقة تفكير جديدة (عقلية العزم) تتمحور في أننا نستطيع الوصول إلى ما وصل إليه غيرنا من تميّز، وإبداع، وابتكار؛ فالماء إذا لم يجرّ آسن .

إن نجاح برامج الجودة وضمانها في الجامعات الليبية يحتاج إلى جرعات من التفاؤل والتحفيز، وإلى الثقة بالنفس، والتي تعني ببساطة تجاوز التحديات والإكراهات، وعدم تهويل الأمور والمواقف، وعدم الاستخفاف بقدرات وإمكانات مديري مكاتب ضمان الجودة في الجامعات الليبية، وكذلك خلق ثقافة التعزيز والتحفيز، وجعل الإكراهات والتحديات درجات في سلم التميّز والإبداع والمنافسة .

كما نودّ التأكيد بأن جُلّ إكراهات وتحديات تطبيق الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية لا تزال مرتبطة إلى حدٍ كبير بتناوب عدد من الأبعاد، أهمها : الافتقار إلى إرادة حقيقية وجادة نحو تطبيق برامج وأنشطة الجودة والاعتماد، سواء من قبل وزارة التعليم،